الأمم المتحدة

E/C.19/2011/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 March 2011
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

الدورة العاشرة

نيويورك، ١٦-٢٧ أيار/مايو ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة توصيات المنتدى الدائم:

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تقرير الاجتماع الدولي للخبراء التقنيين بشأن موضوع "التتبع: المؤشرات والآليات والبيانات المتعلقة بتقييم تنفيذ حقوق الشعوب الأصلية"

مقدم من منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

موجز

أوصى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، في دورته الثامنة، بأن يعقد فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية حلقة دراسية دولية للخبراء التقنيين بشأن مؤشرات رفاه الشعوب الأصلية. واستجابة لهذه التوصية، قامت منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية بتنظيم حلقة دراسية دولية للخبراء، في جنيف يومي ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، من أجل مناقشة المؤشرات التي يمكن استخدامها في رصد حالة الشعوب الأصلية وتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ويتضمن هذا التقرير معلومات أساسية والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي انتهى إليها الاجتماع. ويرد التقرير الكامل للاجتماع على الموقع www.un.org/esa/socdev/unpfii/en/session_tenth.html.

* E/C.19/2011/1.

210311 140311 11-25171 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – عقب اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في ٢٠٠٧، أصبحت جهود الحكومات والشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة موجهة نحو تنفيذ حقوق الشعوب الأصلية والعمل على تحقيق آثار إيجابية في حياة هذه الشعوب. وأحد التحديات الرئيسية في هذا الصدد تقييم التقدم المحرز في التنفيذ، حيث يمكن أن يفيد في تحديد الفجوات والاحتياجات والتحديات، وتوفير معلومات تسترشد بها السياسات والتدخلات. وتشمل العناصر التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند وضع إطار لهذا العمل ما يلي:

(أ) الافتراضات الأساسية التي يسترشد بها في وضع هذا الإطار، بما في ذلك توافق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ وغيرها من صكوك حقوق الإنسان مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛

(ب) تحديد مؤشرات كافية؛

(ج) توافر البيانات وتوليدها وتجزئتها؛

(د) وجود آليات تضمن استدامة هذا الإطار ووضعها إن لم تكن موجودة.

٢ – وقد أصدر المنتدى الدائم، في دورته الثامنة في عام ٢٠٠٩، توصية بأن يعقد فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية حلقة دراسية دولية للخبراء التقنيين بشأن مؤشرات رفاه الشعوب الأصلية، من أجل مناقشة المؤشرات التي يمكن استخدامها في رصد حالة الشعوب الأصلية وتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (الإعلان) (انظر E/2009/43، الفقرة ٣٣).

٣ – واستجابة لهذه التوصية، اشتركت منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في تنظيم اجتماع الخبراء التقنيين، وذلك يومي ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في مقر منظمة العمل الدولية في جنيف.

٤ – وكان الهدف من عقد هذا الاجتماع تقييم الجهود المختلفة الرامية إلى وضع مؤشرات وتوليد بيانات بشأن حالة الشعوب الأصلية، ومناقشة السمات الرئيسية لإطار تقييم متكامل، لمساعدة العناصر الفاعلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية في جهودها لتقييم ما يحرز من تقدم في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وحضر حلقة العمل ما مجموعه ٤٨ مشاركا، بمن فيهم:

(أ) أعضاء فريق الدعم المشترك بين الوكالات، بمن فيهم الموظفون الميدانيون والخبراء المعنيون برصد البيانات والإحصاءات وحقوق الإنسان؛

(ب) المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، وأعضاء المنتدى الدائم، وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية؛

(ج) أعضاء هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات؛

(د) المؤسسات والحكومات وفرادى الخبراء ممن يمتلكون خبرة خاصة أو يشاركون في رصد حقوق الشعوب الأصلية ورفاهها؛

(هـ) الشبكات الإقليمية المعنية بقضايا الشعوب الأصلية

٥ - واتفق المشاركون بنهاية الاجتماع على نص قصير يعكس ما انتهوا إليه من استنتاجات وتوصيات. ويمكن الاطلاع على التقرير الكامل للاجتماع في الصفحة الشبكية للدورة العاشرة للمنتدى الدائم[(١)]. وكانت السيدة بيرجيت فيرينغ مقررة الاجتماع.

ثانيا - التوصيات والاستنتاجات

٦ - أُطلِع المشاركون أثناء الاجتماع على المبادرات المهمة الكثيرة التي اضطلعت بها الشعوب الأصلية والحكومات ووكالات الأمم المتحدة بشأن المؤشرات وجمع البيانات لتقييم تنفيذ حقوق الشعوب الأصلية. وأُطلِع المشاركون على التجارب التي تولدت من خلال رصد حقوق الإنسان وحقوق العمالة بوجه عام، لاستلهامها في العمل المحدد المعني بحقوق الشعوب الأصلية. وأقر المشاركون بأهمية هذه التجارب، حيث جرى مناقشتها وتحليلها لاستخلاص الدروس منها والاستهداء بها مستقبلا. وكانت الاستنتاجات الرئيسية للمناقشات على النحو الوارد أدناه:

ألف - مبادئ عامة

٧ - ثمة توافق وتكامل بين إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (الإعلان) واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ (التي صدقت عليها ٢٢ بلدا)، ويوفر الإعلان والاتفاقية معا الإطار المعياري المشترك لحقوق الشعوب الأصلية، إلى جانب الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على

(١) انظر http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/en/session_tenth.html

جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٨ - ولا توجد آلية مؤسسية وحيدة لرصد تنفيذ الإعلان، غير أن عددا كبيرا من الآليات والعمليات القائمة، التي تضطلع بها الدول والشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة، يسهم في توفير معلومات كمية ونوعية بشأن التطبيق التدريجي للإعلان.

٩ - وينبغي وضع مخطط عام لإطار تقييم مشترك من أجل تعزيز التنسيق والتكامل وأوجه التآزر، وتيسير تقييم التنفيذ. وينبغي ألا يستعاض بهذا الإطار عن الجهود القائمة الكثيرة وإنما ينبغي له أن يعززها بوضع الملامح العامة لمنهج شامل ومتسق، يشير إلى استخدام مؤشرات توضيحية ومصادر ممكنة للبيانات، ويحدد الروابط مع الآليات المؤسسية ذات الصلة.

١٠ - وينبغي أن يعكس هذا الإطار جميع الحقوق الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، إضافة إلى ''منهج سد النقص'' المطبق في عدد كبير من البلدان لتوثيق الفجوات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الموجودة بين قطاعات المجتمع من السكان الأصليين وغير الأصليين.

١١ - وينبغي إعداد هذا الإطار بالشراكة مع الشعوب الأصلية، حتى يعكس رؤاها ويكفل مشاركتها الكاملة في تفعيل الإطار واستخدامه، بما في ذلك في عمليات التقييم التي تقودها المجتمعات المحلية.

١٢ - وينبغي أن يعد الإطار على نحو يكفل جدواه التشغيلية، مع مراعاة الفروق الإقليمية والوطنية، وضعف قدرات الكثير من المؤسسات، والحاجة إلى توسيع نطاق التجارب الواعدة، وانعكاسات النهج المقترحة على التكاليف.

١٣ - ويتضمن النهج المقترح العمل على إشراك مجموعة متعددة ومتنوعة من العناصر الفاعلة والمؤسسات، التي لا تملك في أغلب الحالات إلا قدرا ضئيلا أو محدودا من القدرات والمعرفة بحقوق الشعوب الأصلية أو الجوانب التقنية المرتبطة بالمؤشرات والإحصاءات وتوليد البيانات. ومن ثم توجد حاجة إلى بذل جهود كبيرة في مجال بناء القدرات لضمان مساهمة جميع الأطراف، بما في ذلك الشعوب الأصلية، والمؤسسات الحكومية المعنية بتوليد البيانات وبالإحصاءات، ووكالات الأمم المتحدة والوكالات المانحة.

باء – المؤشرات

١٤ – من الناحية المفهومية، ينبغي عند وضع الإطار استلهام منهجية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتحديد المؤشرات الهيكلية ومؤشرات العمليات ومؤشرات النتائج، التي تتيح تقييم ما يلي: (أ) الالتزامات الدولية، والتشريع المحلي، والأنظمة والمؤسسات الإدارية؛ (ب) الجهود المبذولة لتفعيل الحقوق من خلال ترتيبات مؤسسية، واعتمادات الميزانية، والمشاريع والبرامج؛ (ج) النتيجة الفعلية لهذه الجهود، مثلا من حيث متوسط العمر المتوقع، والصحة، والرفاه.

١٥ – وينبغي أن يتضمن الإطار قائمة مؤشرات مرنة توضيحية يمكن تحويرها لتلائم السياقات الإقليمية والقُطرية والمحلية وتنوع الشعوب الأصلية، بما في ذلك التنوع داخل المجتمعات المحلية لهذه الشعوب، لا سيما التنوع المرتبط بالعمر والجنس. وينبغي بقدر المستطاع أن يتضمن الإطار، إلى جانب تعريف مؤشرات محددة لرصد الجوانب الجماعية لحقوق الشعوب الأصلية، مؤشرات يمكن وضعها بالاسترشاد بمصادر بيانات مشتركة، وتجزيئها لكي تحدد حالة الشعوب الأصلية.

جيم – جمع البيانات

١٦ – يتيح وجود إطار مشترك لجميع الأطراف الإسهام تدريجيا ببيانات صوب عملية التقييم الكلي لتنفيذ حقوق الشعوب الأصلية. ومن ثم ينبغي أن يتيح الإطار استيعاب البيانات، النوعية والكمية، وكذلك البيانات المولدة من خلال التعدادات والمسوح والسجلات الإدارية إلى جانب دراسات الحالة والمعلومات المولدة في العمليات التي تقودها المجتمعات المحلية.

١٧ – وبالتوازي مع جمع البيانات المجزأة والبيانات المتصلة بمؤشرات محددة تتعلق بالشعوب الأصلية، ينبغي استعراض مجموعات البيانات القائمة لتقييم إمكانية استخدامها بشكل مبتكر للاسترشاد بها في تقييم تنفيذ حقوق الشعوب الأصلية.

دال – الآليات

١٨ – ينبغي أن يشير الإطار إلى صلاته بإطار حقوق الإنسان الأوسع، وإلى الروابط بالآليات الإشرافية المؤسسية القائمة (هيئات رصد المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، وآليات الأمم المتحدة المتخصصة، والنظام الإشرافي لمنظمة العمل الدولية، وكذلك الصكوك والعمليات الدولية الأخرى ذات الصلة بالشعوب الأصلية). وتتصف مساهمات هذه الآليات

في رصد حقوق الشعوب الأصلية بأهمية مطلقة، نظرا لأنها توفر تقييمات نوعية وتوصيات لها انعكاسات مباشرة على الدول.

١٩ - وفي حالة الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية - الاقتصادية المجزأة، سيتعين إشراك مكاتب الإحصاءات الوطنية، مع مشاركة شعبة الإحصاءات، لا سيما فيما يتعلق بالتوسع لإدراج المناطق التي لم تراع في السابق محددات هوية الشعوب الأصلية في عمليات جمع البيانات الوطنية.

٢٠ - وينبغي بذل جهود لتشجيع الشعوب الأصلية على الاضطلاع بعمليات خاصة بها لتقييم تنفيذ حقوقها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، تمكينها من ذلك. ويتوقع أن توفر هذه العمليات للشعوب الأصلية معلومات تسترشد بها في عمليات صنع القرار الخاصة بها، وأن تمكنها من توفير معلومات عالية الجودة للآليات القائمة، بما في ذلك هيئات رصد المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، والآليات الإشرافية لمنظمة العمل الدولية وآليات الأمم المتحدة المتخصصة مثل المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، والمنتدى الدائم، وكذلك استراتيجيات الحد من الفقر، وورقات استراتيجية الحد من الفقر، والتقييم القطري المشترك وعمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغير ذلك من السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

٢١ - ويُطلب إلى منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأمانة المنتدى الدائم مواصلة العمل، بالتعاون مع فريق الدعم المشترك بين الوكالات، على أعداد إطار تقييم متكامل لحقوق الشعوب الأصلية، على أساس الاستنتاجات الرئيسية التي انتهى إليها اجتماع الخبراء التقنيين. وإقرارا منا بأن مواصلة العمل التقني وبناء القدرات للوكالات الدولية والوطنية والشعوب الأصلية يمثلان أهمية حيوية لوضع إطار التقييم المذكور بطريقة متسقة وتطبيقه على نحو واف، فإننا نشجع الحكومات والجهات المانحة على دعم هذه الجهود عن طريق إتاحة الموارد.

٢٢ - وأخيرا، يُطلب إلى منظمة العمل الدولية ومفوضية حقوق الإنسان وأمانة المنتدى الدائم أن تعرض على المنتدى، في دورته العاشرة في عام ٢٠١١، تقرير اجتماع الخبراء التقنيين ومعلومات مستكملة بشأن التقدم لإيجاد إطارٍ للتقييم المتكامل.